**الانفاق العام واثره على مستوى التشغيل**

**أ.لعجال العمرية**

**مقدمة:**

من اجل تحقيق أهداف المجتمع و إشباع الحاجات العامة، تلجأ الدولة للانفاق العام الذي يعتبر اداة مهمة من الادوات المالية الرئيسية للدولة. فالانفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي و تطور الدولة. فازدادت النفقات العامة للدولة حجما مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة ثم الى الدولة المنتجة. نتيجة تأثير عدة اعتبارات منها، اتساع نطاق النفقات العامة لأنها اصبحت تشكل نسبة هامة من الدخل الوطني، لم تعد هذه النفقات مقصورة على تحويل وظائف الدولة التقليدية بل اصبحت اداة من ادوات السياسة الاقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية، و اعادة توزيع الدخل و أخيرا في حجم التشغيل و الدخل الوطني، إن غرض الإيرادات العامة لم يقتصر على النطاق المالي وحده، بل امتد الى النطاقين الاقتصادي و الاجتماعي و بالتالي لم تعد نظرية النفقات العامة المحور الوحيد لنظرية للايرادات العامة.

 فكيف يؤثر الانفاق العام على مستويات التشغيل؟

يعتبر الانفاق العام جزء من الطلب الكلي و بالتالي فهو يؤثر على الطلب الفعال الذي بدوره يساهم في رفع مستويات التشغيل و مكافحة البطالة.

1**/تطور الإنفاق العام[[1]](#footnote-2):**

1. مفهوم النفقة العامة و اركانها:

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها " مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من اجل اشباع حاجات عامة".

فمن هذا التعريف يمكن تحديد ثلاثة اركان للنفقة العامة يلزم توافرها و هي :

أولا: الشكل التقدي للنفقة العامة:

إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية و يترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من اجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع.

ثانيا: صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام:

لقد اعتمد الفكر المالي للتفرقة بين النفقة العامة و النفقة الخاصة معيارين هما:

1. معيار قانوني يستند الى الطبيعة القانونية لمن يقوم بالنفقة و هذا هو العيار التقليدي.
2. معيار وظيفي يستند الى طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الانفاق.
3. **المعيار القانوني:**

يعتبر هذا المعيار النفقات العامة بأنها تلك النفقات التي يقوم بها الاشخاص العنوية العامة أي اشخاص القانون العام و هي الدولة، الهيئات العامة المحلية، و المؤسسات العامة، و بالتالي فان النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي يقوم بها اشخاص القانون الخاص.

فطبيعة نشاط اشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط اشخاص القانون الخاص فالأول يهدف الى تحقيق مصلحة عامة و يعتمد في ذلك على السلطات الآمرة أي على القوانين أو القرارات الادارية. بينما يهدف الثاني الى تحقيق مصلحة خاصة تعتمد على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين.

1. **المعيار الوظيفي:**

و يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها. فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لذلك التي يقوم بها الافراد ، فاعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية و اجتماعية للدولة. فتعتبر النفقة العامة حسب هذا المعيار تلك التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية.

و بالاعتماد على المعيارين السابقين معا تعتبر التفقة العامة هي تلك التي يقوم بها شخص من اشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام.

ثالثا: هدف النفقة العامة هو اشباع حاجة عامة:

أي هدف النفقة العامة هو تحقيق الصالح العام للمجتمع. حيث يستفيد افراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، و ذلك لأن الاموال التي تغطي هذه النفقات تمت جبايتها من الافراد.

يعتبر مفهـــوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري و الاجتماعي و الثقافي لكل مجتمع و لهذا تركت هذه الامور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحــــديد الحـــــاجات العــامة للشعوب من أجل عدم اساءة استعمال النفقات العامة و المحافظة على المال العام.

1. **تطور النفقة العامة.**

إن دور الدولة يحدد حجم النفقات العامة لأن القيام بوظائف الدولة هو الذي يستلزم هذه النفقات.

أ- النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة:

فقد تركز اهتمام الاقتصاديين التقليديين على تحديد المبلغ الواجب انفاقه و كيفية توزيعه بين وظائف الدولة الاساسية. و كانوا يرون تحديد حجم الانفاق العام بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تخفيف العبء المالي على افراد المجتمع . و على الدولة أن تحافظ على وجود اكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية بين أيدي أفراد المجتمع، حيث أنهم أكفأ من الحكومة في استخدام مواردهم.

يتضح مما سبق أن النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة كانت:

* 1. تقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة و بالتالي قلة انواع النفقات العامة بالقياس الى ما هي عليه الآن.
	2. انخفاض حجم النفقات العامة لاقتصارها على المجالات الاستهلاكية. فأصبحت الميزانيات أقلها حجما.

ب-النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة:

خرجت الدولة من مفهوم الحياد واصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي واثر ذلك على النفقة العامة حيث، تنوعت النفقات العامة تبعا لتنوع وظائف الدولة، كما ازداد حجم النفقات وارتفعت نسبتها الى الدخل الوطني.

ج-النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة:

 في ظل الدولة الاشتراكية اصبحت الدولة منتجة وتملك جزء كبير من وسائل الانتاج وبالتالي تقوم بجزء كبير من الانتاج الوطني.

3**-محددات النفقات العامة[[2]](#footnote-3):**

1-دور الدولة

في ظل الفكر الرأسمالي، يقتصر دور الدولة على القيام بوظائفها التقليدية (الإدارة والرقابة). في ظل الفكر الإشتراكي، تدخل الدولة ضروري في النشاط الاقتصادي (الملكية والإنتاج). أصبحت النفقات العامة من أدواة السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

 2-المقدرة المالية الوطنية

يقصد بها مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الأعباء المالية للنفقات العامة دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو القدرة الإنتاجية. تعتبر الطاقة الضريبية من أهم عناصر المقدرة المالية، وهذا يعني قدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو القدرة الإنتاجية. تتوقف المقدرة المالية (بافتراض ثبات الدخل القومي) على عدة اعتبارات، منها: مستوى المعيشة والقدرة الإنتاجية، الحجم النسبي للنشاط الخاص مقارنة بالنشاط العام، االرغبة بالمحافظة على القوة الشرائية للنقود.

3-مستوى النشاط الاقتصادي

تؤثر النفقات العامة على النشاط الاقتصادي ولها دور في رسم السياسة الاقتصادية في حالات الركود والانتعاش الاقتصادي. فمن الناحية الاقتصادية يجب أن يكون مستوى النفقات العامة متوافقا بصورة عكسية مع مستوى النشاط الاقتصادي. فترتفع النفقات في فترات الركود من خلال زيادة الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال برامج التحفيز الاقتصادي. وتنخفض في فترات الإنتعاش لخفض الطلب الكلي وتقليل مخاطر التضخم.

4-المنفعة الجماعية

تخضع النفقة العامة لمبدأ أكبر منفعة بأقل تكلفة. ويترتب على هذا المبدأ أمران:

الأول: ضرورة توفير الخدمات العامة بأقل تكلفة ممكنة وتعرف بـ ”مبدأ الوفر في الانفاق“

الثاني: ضرورة تساوي المنفعة العامة مع التضحية التي تسببها، وتعرف بـ ”مبدأ المنفعة المتساوية“

4-**ظاهرة نمو الانفاق العام واسبابه:**

ان الانفاق العام ازداد وبشكل مستمر في معظم دول العالم رغم معارضة الاقتصاديين التقليديين لذلك،وأصبحت تعرف باسم ظاهرة نمو الإنفاق العام.وحسب العالم الألماني فاجنر ان النشاط الحكومي يزداد كما ونوعا بمعدل اكبر من معدل زيادة عدد السكان بحيث لا يقتصر الامر على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة بل تنطوي هذه الزيادة على ارتفاع طردي في نسبة النفقات العامة الى الدخل الوطني نتيجة التحول الصناعي وتعدد الحاجات العامة. وبشكل عام لوحظ انها تعود الى اسباب عديدة نجملها في مجموعتين: الاسباب الحقيقية: ادارية، مالية،اجتماعية واقتصادية، والاسباب الظاهرية: تتمثل اساسا في مشكلات التضخم[[3]](#footnote-4).

ماهي أسباب تزايد النفقات العامة؟[[4]](#footnote-5)

1. أسباب التزايد الظاهري (الشكلي):

زيادة حجم النفقات لا تعكس زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة. وترجع هذه الزيادة إلى الأسباب التالية:

1.تدهور قيمة النقود: انخفاض قيمة العملة وتدهور قوتها الشرائية، مما يستلزم إنفاق مبالغ أكبر للحصول على نفس المستوى من السلع والخدمات العامة.

2. اختلاف الفن المالي: اختلاف أسلوب إعداد الميزانية يؤدي لزيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية، ويحدث ذلك في حالة اتباع مبدأ ”عمومية الميزانية أو الميزانية الإجمالية“ بعد اتباع مبدأ ”الميزانية الصافية“.

3. التوسع الحضري والنمو السكاني: زيادة عدد السكان وإنشاء مناطق جديدة تصاحبها زيادة في النفقات العامة، فتكون الزيادة ظاهرية بالنسبة للسكان الأصليين لأنه لايترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للمنفعة العامة.

ب. الأسباب الحقيقية:

التزايد الحقيقي للنفقات العامة عبارة عن زيادة عبئ التكاليف العامة وزيادة تدخل الدولة في

الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. وأهم هذه الأسباب ما يلي:

1. الأسباب الاقتصادية:

 - زيادة الدخل القومي والتوسع في إقامة المشاريع التنموية الجديدة.

 - محاربة الدول للركود الاقتصادي من خلال التوسع في الإنفاق العام.

 - تقديم الدول للإعانات الاقتصادية للمشروعات لخفض تكاليفها وزيادة تنافسيتها عالميا.

2. الأسباب الاجتماعية:

 - تزايد الهجرة للمدن وخلق أحياء فقيرة فيها بحاجة لبرامج مساعدات حكومية.

 - زيادة الوعي الاجتماعي أدى إلى الحاجة إلى تطوير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

 3. أسباب مذهبية:

 - أدى تطور دور الدولة إلى تعدد وظائفها، وقيامها بتقديم الخدمات الأساسية بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

4. أسباب مالية:

 - أدت سهولة الإقتراض إلى لجوء الدول إلى القروض العامة لتمويل الإنفاق العام.

 - وجود الفوائض في الموازنات العامة أدى إلى توجه الدول نحو زيادة الإنفاق في أمور قد لاتكون ضرورية.

5. أسباب إدارية:

 - التضخم في الجهاز الوظيفي للدولة.

 - التوسع في تقديم الخدمات الإدارية.

**2/ البحث عن التشغيل الكامل**[[5]](#footnote-6)**:**

يتــــم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع و التي تحد من امكانية النمو الاقتصادي إلا ان التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف الى الاستعمال الكامل لكل عوامل الانتاج و التي من بينها طبعا العمل

و لتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين:

- اجمالي السكان: و يضم فئتين من السكان: النشطين و عير النشطين

\* و ينقسم السكان النشطون الى عاملين و الى عاطلين.

يعرف مكتب العمل الدولي العاطل " كل من هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى"

ومنه فإن : معدل البطالة = عدد العاطلين/ مجموع السكان النشطين.

يتم التمييز بين عدة أنواع من البطالة:

1. البطالة الدورية : يرتبط هذا النوع من البطالة بالدورة الاقتصادية، حيث تضم هذه الاخيرة مرحلتين، مرحلة " رواج" أين يتجه فيها حجم الدخل و التوظيف الى التزايد الى أن يصل التوسع الى منتهاه ببلوغ لحظة الذروة " قمة الرواج" لينتقل بعدها النشاط الى الهبوط ليدخل الاقتصاد في مرحلة "الانكماش" الى ان يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول الى الحد الادنى. ينتقل بعد ذلك النشاط الى الارتفاع و الانتعاش و التوسع.

تؤدي فترات الانكماش في العادة الى:

أ-أ- هبوط المشتريات من السلع الاستهلاكية بشكل حاد، وتتزايد المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة، و يكون رد فعل أرباب العمل هو خفض الانتاج ومنه انخفاض الدخل الوطني ومنه انخفاض الانفاق الاستثماري.

أ-ب- انخفاض الطلب على العمالة و يأخذ هذا الانخفاض في البداية صورة خفض ساعات العمل، يليه بعد ذلك تسريح العمال، ومنه ارتفاع معدل البطالة.

أ-ج- يؤدي انخفاض الانتاج الى انخفاض الطلب على المواد الاولية و الوسيطة مما يؤدي الى انهيار اسعار كثيرة من السلع، مع بقاء الاجور في بداية الكساد على حالها.

ب- البطالة الاحتكاكية :

و هي البطالة التي تنتج بسبب تنقل العاملين المستمر بين المناطق و المهن المختلفة. و تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل و لدى اصحاب الاعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل. ذلك أن انتقال عامل من منطقة الى أخرى أو من مهنة الى سواها يتطلب فترة يتم فيها البحث عن الامكانات المتاحة و المفاضلة بينها. و قد تطول فترة البحث غن العمل لعدم توفر المعلومات الكافية أو نقصها، و يؤدي نقص المعلومات الى عدم التقاء رغبة الطرفين. و بعد توفر المعلومات بقدر ما تتقلص فترة انتظار العمل.

يقل هذا النوع من البطالة كلما ارتفعت تكلفة البحث عن العمل و التي هي عبارة عن فارق الدخل الناتج عن التعطل بالإضافة الى تكاليف التنقلات و المقابلات و الاعلان في مختلف وسائل الاعلام.

كما يؤدي نظام تأمين و اعانة البطالة دورا في خفض حجم و معدل البطالة الاحتكاكية.

ج- البطالة الهيكلية:

وهي نوع من البطالة تحدث بسبب تغيرات هيكل الاقتصاد الوطني كالتغير في هيكل الطلب على المنتوجات أو تغير الفن الانتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في اماكن جديدة. إذن يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة انخفاض الطلب على انواع معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها و ظهور الطلب على أنواع معينة من المهارات اللازمة لانتاج سلع معينة لصناعات في طور الازدهار.

كما يمكن ان تحدث هذه البطالة نتيجة تغير هيكلي في سوق العمل كدخول فئات جديدة اليه باعداد كبيرة.

إن وصول اقتصاد ما الى درجة التوظيف الكامل لا تعني بالضرورة الى معدل تشغيل القوة العاملة يساوي 100% أو ان معدل البطالة يساوي الصفر. ذلك ان هناك قدرا من البطالة يوجد في كل لحظة و لا يمكن ذهابه. فعند مستوى التوظيف الكامل تختفي البطالة الدورية. و يسود عندئذ معدل البطالة الطبيعي الذي يضم البطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية.

و بالتالي يعبر هذا المعدل عن السير العادي لسوق العمل و هو غير قابل للضغط.

هناك علاقة بين النمو و البطالة، ذلك أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة الى انخفاض البطالة. و كل انخفاض في وتيرة النمو الاقتصاي تقود الى ارتفاع في درجة البطالة. و يجسد ذلك قانون "أوكن OKUN " الذي يعتبر ان معدل البطالة يرتفع لما ترتفع فجوة أوكن بحيث:

" معدل البطالة الفعلي – معدل البطالة الطبيعي = ثا . فجوة أوكن

و يساوي هذا الثابت = 1/5 في حالة الاقتصاد الامريكي.

وتعني المعادلة أن أي انخفاض في البطالة الفعلية فانه يؤدي الى تقليص فجوة أوكن.

حيث أن : فجوة أوكن = الناتج المحلي الخام الكامن – الناتج المحلي الخام الفعلي.

حيث : الناتج المحلي الخام الكامن هو الناتج المحلي الخام الذي يضمن التشغيل الكامل.

حيث: الناتج المحلي الخام = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم غلى القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية.

أو هو عبارة عن :

الناتج المحلي الخام = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للاصول الثابتة + مجموع تغير المخزون + مجموع الصادرات – مجموع الواردات.

**3/ اثر الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل[[6]](#footnote-7):**

يعتبر تحقيق التشغيل الكامل من أهم اهداف السياسة المالية بصفة عامة و سياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة، و تظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي في تأثيرها على مستوى التشغيل بمدى مساهمتها في الإفادة في الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة يتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج، و حسب النظرية الكينزية فإن انخفاض مستوى التشغيل مرتبط بمستوى الطلب الكلي، كما ان السمة المميزة للتحليل الكينزي هي اختلاف تحليل دالة العمل عن ما هو الحال في النظرية الكلاسيكية، حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق ارتفاع في مستوى التشغيل في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية، عند ارتفاع المستوى العام للاسعار مع بقاء الأجر النقدي مستوى ثابت.

1. **التوازن في سوق العمل كجزء من التوازن الاقتصادي الكلي:**

ان البطالة من المنظور الكينزي تختلف عن ما هو متداول في التحليل الكلاسيكي، حيث يعتبر الكلاسيك ان البطالة بمختلف أنواعها ناتجة عن رفض العمال الذين تركوا وظائفهم قبول وظائف أخرى بأجر أقل و يتم علاج هذه المشكلة حسب نظرهم بتخفيض الأجور. كما انه في اطار النموذج الكلاسيكي فان التوازن هو بالضرورة توازن عمالة كاملة حيث أن الأفراد يقومون بالمفاضلة بين العمل و الراحة (بطالة اختيارية) و يتم تحقيق التوازن في سوق العمل بصفة آلية من خلال العرض و الطلب على العمل. ولقد بين كينز أن خفض الأجور لا يؤدي إلى القضاء على البطالة كما أقر به الكلاسيك، و لكن على العكس من ذلك لأن العمالة مرتبطة بقرارات المنظمين التي تحدد حجم الإنتاج المرغوب فيه (الطلب الفعال) و تخفيض الأجور يقلل من الطلب الفعال و يقلل من حجم الإنتاج المرغوب تحقيقه و حجم العمالة الضرورية للحصول على هذا الإنتاج فكل زيادة في الإنتاج تفترض زيادة العمالة و العكس صحيح. إذن فالنتيجة التي تخلص اليها هي ان الفرق بين التحليل الكيتري و الكلاسيكي هو أن هذا الاخير ينطلق من التوازن في سوق العمل بافتراض ان العمالة كاملة، ثم ينتقل الأثر إلى بقية الأسواق، أما في التحليل الكينزي فان المحدد لحجم العمالة هو الطلب الفعال اللازم لتشغيل الجهاز الإنتاجي، و تظهر لنا اهمية سياسة الإنفاق الحكومي في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل.

و تهتم الدراسات المتعلقة بسوق العمل مثل بقية الأسواق بتحليل جانبين، الجانب الاول يتمثل في السعر الذي يتعلق بتحديد الأجور أما الجانب الثاني فيتعلق بالكمية أو مستوى التشغيل، و بالتالي فان الأجور و التشغيل هما المشكلتان الاساسيتان المتعلقتان بتحليل سوق العمل، ويلاحظ أنه عقب ازمة 1929 ثار كينز في وجه الكلاسيك و أضفى صبغة كلية في تحليل سوق العمل، فعند البعض فان سياسة اقتصادية للنمو كفيلة بخلق مناصب شغل و معالجة البطالة، أما البعض الأخر فيقر بان المشكلة ليست في السياسة الاقتصادية و انما في القواعد التي تحكم سوق العمل و بالتالي فانه يطفو إلى السطح صراع بين تيارين، هما التيار الأصولي النيوكلاسيكي و التيار غير الأصولي ، فالبطالة من وجهة النظرية الكينزية ليست اختيارية و هي ناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال كما ان مستوى التشغيل لا يتحدد في سوق العمل و لكن يتحدد في سوق السلع و الخدمات، ومن هنا فان أي انخفاض في الأجور الاسمية سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الذي هو جزء من الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة و من أجل معالجة هذه الوضعية لا بد من تدخل الدولة عن طريق انعاش الطلب الفعال من خلال سياسة اقتصادية توسعية.

1. **آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل**

ان اهم الاهداف التي ترمي اليها السياسة الاقتصادية تكمن في تحقيق العمالة الكاملة،الاستقرار في الاسعار،العدالة في توزيع الدخل الوطني وكذا زيادة معدل النمو الاقتصادي[[7]](#footnote-8).

يساهم الإنفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي و زيادة الاستهلاك، و ذلك من خلال اعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار و بالتالي فان سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفتين هما تنمية الدخل و المحافظة على استقراره من خلال:

* التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.
* تغيير سياسة الإنفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية،ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، اما في فترات الكساد ينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة القيام بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها و تستعمل في تمويله الدين العام و الاصدار النقدي.

و يمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، اذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الاسعار، كما يمكن ان يؤدي إلى ايقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة و انخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الانعاش الاقتصادي، إما من خلال الاعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بانشاء مدن جديدة و مدها بجميع الخدمات الاساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل و نجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات و التأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الافراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة انتاجهم. و تحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية

**2-1 الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل:**

تقوم الدولة بالتأثير على مستوى التشغيل في المدى الطويل من خلال برامج المشروعات العامة و البنية التحتية التي تهدف إلى معالجة فترات الكساد التي تنجم عن تغيرات الاستثمار الخاص، حيث أن الدولة لا تقف مكتوفة الايدي امام نقص الاستثمار الخاص بل تقوم بتنفيذ مشاريع إنتاجية لتعويض هذا النقص للاستثمار الخاص و لكن نجاح هذه المشروعات العامة مرهونة بمجموعة من الشروط تتمثل فيمايلي:

* اعداد برامج في فترات الرخاء لتنفيذها في الوقت اللازم إذا بدت علامات الكساد و بذلك تثور مشكلة تأثير حجم هذه المشروعات و توقيف البدء في تنفيذها.
* على الدول ان تحاول التقليل من الاستيراد من الخارج حنى تمنع التسرب في الإنفاق و تحتفظ به داخل الاقتصاد الوطني.

و لكن السلبية التي تؤخذ على فكرة المشروعات العامة هي افتراضها سهولة توقيت البدء في هذه المشروعات من جهة، و امكانية تأجيلها من جهة اخرى إلى أن التجربة اثبتت ان هذا التوقيت تكتنفه صعوبات، إذ أن اعداذ هذه المشاريع يتطلب فترة طويلة مما يؤدي إلى عدم امكانية البدء في تنفيذها إلا بعد فترة زمانية طويلة من الكساد، و لتجنب الانتقادات الموجهة إلى سياسة المشروعات العامة يمكن اتباع سياسة أخرى قصيرة الأجل تتمثل في توزيع القوة الشرائية على المستهلكين حين تعد الدولة برنامجها و تبدأ في تنفيذ المشروعات العامة.

**2-2 الآثار الظرفية القصيرة الأجل لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل:**

ان التوازن الاقتصادي الكلي يتم من خلال التقاء منحنيي العرض و الطلب الكليين الذي تكون في النقطةY التي يوافقها مستوى التشغيل N و هو مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل و من أجل امتصاص البطالة الاجبارية Npe-N لا بد من زيادة مستوى النشاط الاقتصادي بـ YΔ و يكون ذلك من خلال زيادة مستوى الإنفاق الحكومي .كما أن تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي على نمو الناتج و العمالة مرتبطة بميل منحنى الادخار و بالتالي فان قيمة المضاعف مرتبطة اساسا بالميل الحدي للادخار.

و بالتالي فان زيادة الإنفاق الحكومي في مجالات البنية التحتية يسمح للمستثمرين بزيادة مشاريعهم الإنتاجية، كما يلعب الإنفاق الحكومي دورا مهما في الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي للمستثمرين سواء كان ذاك الإنفاق متجها للافراد في شكل اعانات اجتماعية التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة، أو كان في شكل اعانات إنتاجية تساعد على تخطي هذه المشروعات للازمات التي تمر بها. و تؤثر الدورة الاقتصادية و تقلباتها ما بين حالة الانتعاش أو الركود على مستوى التشغيل، و تظهر أهمية الإنفاق الحكومي في حالات الكساد من خلال قيام الدولة بزيادة الإنفاق الاستثماري من أجل رفع رفع مستوى التشغيل و زيادة الإنفاق الجاري من أجل خلق دخول قادرة على امتصاص السلع المكدسة و تحريك العجلة الاقتصادية.

**خاتمة**

يعتبر التشغيل الامثل لحجم العمالة اكبر مشكلة تواجه الاقتصاديات الحديثة سواء منها الصناعية او المتخلفة وعليه فانه من بين الاهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية ايجاد الفرص الملائمة لكل من يرغب في العمل، وتبع لنظرية الطلب فان الطلب الكلي هو الذي يتحكم في حجم العمالة. ان سياسة الإنفاق الحكومي تمارس آثارا ظرفية و آثارا هيكلية في تأثيرها على مستوى التشغيل حيث تتجلى الآثار الظرفية لسياسة الإنفاق الحكومي في اتباع سياسة انعاش تسمح بالخروج من حالات الكساد التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة، أما الآثار الهيكلية فتكون من خلال برامج المشروعات العامة و الاستثمار في البنية التحتية التي تسمح بخلق مناصب الشغل من طرف القطاع الخاص.

1. د.محمود حسين الوادي، د. زكريا احمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000،ص.93-98.

 مسعود درواسي ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004،اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة،2005. ص160-164 [↑](#footnote-ref-2)
2. د.رياض الفرس،إدارة الموازناتوالمالية العامة، [↑](#footnote-ref-3)
3. احمد منير نجار، "دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،مارس 1999،ص.28 [↑](#footnote-ref-4)
4. د.رياض الفرس،المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-5)
5. عبد المجيد قدي’ المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 199، ص.37-40. [↑](#footnote-ref-6)
6. وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي. بيروت: مكتبة حسين العصرية، 2010،ص.161-164. [↑](#footnote-ref-7)
7. محمد فرحي، النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الانفاق العام،اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، 1999،ص.194. [↑](#footnote-ref-8)